



caec^{2nd}
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني
تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية



CBI IQ



UOD.AC



caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

تحليل وقياس فجوة الشمول المالي وعرض النقد في العراق للمدة (2014-2024)

م.د علي عبد الكاظم دعدوش

ali.abd2102p@coadec.uobaghdad.edu.iq

الملخص

شهد العراق في السنوات الأخيرة تحديات كبيرة في إدارة السياسة النقدية ، وعلى الرغم من التوسع النسبي في مؤشرات الشمول المالي خلال العقد الأخير، إلا أن عرض النقد ولاسيما النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (الكاش) لا يزال في تزايد مستمر، إذ تجاوزت نسبته (90%) من إجمالي العملة المصدرة عام 2024 ، وتشير النتائج الأولية للدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية واضحة أو تأثير فعلي بين التوسع في الشمول المالي وانخفاض النقد المتداول (الكاش) ، ويرتبط ذلك بعدة عوامل هيكلية وسلوكية أهمها (ضعف الثقة في القطاع المصرفي، اقتصر الحسابات المصرفية على تسلم الرواتب دون استخدامها في التعاملات التجارية، ضعف الثقافة المالية، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، فضلاً عن محدودية إلزامية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في القطاعات الرئيسية ، كما أن عددًا كبيرًا من الحسابات المصرفية غير مفعلة وظيفيًا ولا تُستخدم فعليًا).

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس الفجوة بين مؤشرات الشمول المالي (عدد الحسابات المصرفية، عدد أجهزة POS، بطاقات الدفع النشطة، حجم المدفوعات الرقمية) وعرض النقد في العراق للمدة (2014-2024) ، توصل الباحث الى استنتاج اولي وهو ان مؤشرات الشمول المالي في العراق تعكس توسعًا (شكليًا) أكثر من كونه (وظيفيًا أو فعليًا) في تقليص حجم النقد المتداول ، وعلى ضوء ذلك نوصي بإعادة صياغة السياسات المالية والنقدية لتفعيل الشمول المالي الحقيقي، وتعزيز البنية التحتية للدفع الإلكتروني، وربط الدعم والخدمات الحكومية بالمنظومة المصرفية لخفض الاعتماد على النقد.

الكلمات المفتاحية :- (الشمول المالي ، العملة خارج المصارف ، مكونات عرض النقد ، الاقتصاد العراقي ، نموذج NARDL)

المقدمة

يعد الشمول المالي من أهم مسببات تحقيق النمو الاقتصادي ، اذ يعمل على تعزيز وصول الخدمات المالية والمصرفية الى فئات المجتمع كافة ، كما يعزز الشمول المالي من الاستقرار المالي ، لذلك يعد – الشمول المالي – من الاهداف الرئيسية التي تضعها الدول في حساباتها لغرض زيادة العمق المالي الذي ينعكس في تحقق اثار ايجابية لاقتصاداتها مثل خفض البطالة والفقر وزيادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، ومع زيادة التطورات التكنولوجية (التكنولوجيا المالية) اصبحت العملات الرقمية تشكل جزءا كبيرا من التعاملات ، مما يعني الاثر المباشر على عرض النقد .

يشهد الاقتصاد العراقي تحديات مركبة على صعيد النظام المالي والنقدي، ومنها الارتفاع الكبير في نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي، وضعف في أدوات الدفع الحديثة، ومحدودية الشمول المالي ، اذ ترتبط هذه التحديات بضعف السيطرة على عرض النقد (M1,M2) والفعالية المحدودة للسياسة النقدية.

يسعى البحث الحالي إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي (عدد الحسابات، قيمة المدفوعات الالكترونية ، البطاقات الإلكترونية، أجهزة POS ، نسبة السكان الذين يمتلكون حسابات وبين عرض النقد) ، وتكمن أهمية البحث في كونه يسد فجوة بحثية على مستوى الاقتصاد العراقي، من خلال قياس العلاقة الكمية بين الشمول المالي والسياسة النقدية.

المشكلة

رغم توسع النشاط المصرفي وظهور أدوات الدفع الإلكتروني في العراق خلال السنوات الأخيرة إلا أن الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي لا تزال تمثل نسبة مرتفعة من عرض النقد، مما يعكس ضعفاً في الشمول المالي الفعّال. هذا الوضع يثير تساؤلات حول مدى تأثير الشمول المالي – كمياً ونوعياً – في إعادة هيكلة عرض النقد وتحقيق الاستقرار النقدي .

الفرضية الرئيسية

1- العلاقة بين الشمول المالي وعرض النقد في العراق علاقة ضعيفة وغير فعّالة نتيجة لعوامل مؤسسية وسلوكية تحد من تحول الشمول المالي الشكلي إلى شمول وظيفي.

الفرضيات الفرعية

- 1) كلما زادت نسبة السكان الذين يمتلكون حسابات مصرفية فعّالة، انخفض الاعتماد على النقد الورقي.
- 2) استخدام أدوات الدفع الإلكتروني يسهم في امتصاص السيولة النقدية وتحويلها إلى قنوات مصرفية.
- 3) ضعف الشمول المالي الحقيقي في العراق يُعد أحد أسباب هيمنة الكتلة النقدية الورقية على عرض النقد.

الاهداف

1. قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على عرض النقد في العراق .
2. اذ اخذ الباحث بالاعتبار عام 2014 كبداية للتحول نحو الشمول المالي في العراق ، لكن متغير عرض النقد تم تحليل منذ عام 2004 لتوفر البيانات الرسمية .
3. تقييم مدى تأثير الشمول المالي على السيطرة على السيولة.
4. قياس اثر الفجوة بين مؤشرات الشمول المالي وعرض النقد خلال المدة الزمنية (كانون الثاني 2020 – كانون الثاني 2024) .
5. تقديم توصيات لتعزيز الشمول المالي الحقيقي لخدمة أهداف السياسة النقدية.

1- الإطار المفاهيمي والنظري لمتغيرات البحث

1.1 مفهوم الشمول المالي

يقصد بالشمول المالي قدرة الأفراد والمنشآت على الوصول إلى خدمات مالية مناسبة وبأسعار ميسرة (فتح حساب، ادخار، اقتراض، تحويلات، تأمين... إلخ) واستخدامها بفعالية. كما يعرف بإمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم من المعاملات، والمدفوعات، والمدخرات، والتأمين، والائتمان، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (Singh, 2017).

المخطط (1) الخدمات المالية للشمول المالي



يوضح المخطط (1) بأن الخدمات المالية التي تكون ضمن سياسات الشمول المالي لا تقتصر على الائتمان المصرفي والحسابات المصرفية فحسب بل تمتد إلى التثقيف المالي* الذي يمثل الجانب المحفز للطلب ويربط من جانب العرض من خلال توعية الناس عن كيفية استخدام واختيار الخدمات المالية المناسبة، وقد أصبح هذا التداخل بين الشمول المالي والتثقيف المالي جزءاً لا يتجزأ من بعضهما البعض (Joshi, 2011).

من المفترض أن تدعم سياسة الشمول المالي حالة الاستقرار المالي* والمساهمة في إدارة المخاطر مما يجعلها تعمل على احتواء فئات واسعة من المستبعدين مالياً وتعيد ادماجهم ضمن النظام المالي الرسمي وتضمن انضمامهم في عملية التنمية وبناء رأس المال الاجتماعي والمشاركة، ومن ناحية أخرى يمكن للتكنولوجيا المالية التي تعتمد عليها سياسات الشمول المالي أن تخلق المزيد من المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية بما يخدم النظام المصرفي مع مواجهة المخاطر الناشئة عن هذا التحول المالي الرقمي.

* التثقيف المالي: فقد عُرف بأنه العملية التي يتم من خلالها تحسين ادراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخدامها وذلك عن طريق تقديم المعلومات والنصيحة الموضوعية وتطوير مهاراتهم وتثقيفهم بالخدمات المالية.

* الاستقرار المالي: ويقصد به "الحالة التي تمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص للعمل على مواجهة المخاطر أو أي تأثيرات سلبية على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو الاقتصاد الوطني وتطويره إذ أن استقرار القطاع المالي والمصرفي يمكن أن يتعرض للمخاطر نتيجة وجود عوامل ضعف كامنة في هذا القطاع أو نتيجة عدم قدرته على تحمل الصدمات السلبية في البيئة الاقتصادية والمالية الدولية أو المحلية.

2-1 الشمول المالي : الاهداف والاهمية

ان اهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية ينعكس ايجاباً على البيئة الاقتصادية في تخفيف مستويات مخاطر النظام المالي بشكل عام ، كما يهدف الشمول المالي الى ضم أكبر قدر ممكن من الأفراد غير المتعاملين مالياً، ودمجهم في التعامل مع المؤسسات المالية، والاستفادة منها، خصوصاً الفقراء والمحرومون، والمناطق النائية، وذلك لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بالتالي تلخيص اهداف الشمول المالي وفقاً لـ (Helms, 2006) :-

- أ- تسهيل الوصول الى مصادر التمويل، ودعم الشركات الصغيرة وجعلها تتوسع في مجال عملها وتحقيق الاستثمار المقبول، من أجل تحسين الظروف المعيشية للأفراد وخاصة ذوي الدخل المنخفض.
- ب- تعزيز النمو الاقتصادي من خلال اقامة مشاريع العمل الحر.
- ت- تحقيق الرخاء والرفاهية من خلال الحصول على فرص تنمية اقتصادية والعمل على تحسين مستواهم المعاشي وتقليل من مستويات الفقر.
- ث- تشجيع الافراد على الادخار واستثمار الأموال بطرائق استعمال مثالية كإعداد برامج، وتعزيز ثقافة التنافس.

3-1 ابعاد ومؤشرات الشمول المالي

قام تحالف الشمول المالي (AFI)* بإعداد رابط لعمل بيانات الشمول المالي والتي اجريت اتفاق مبادرة لوضع مجموعة من الابعاد لحساب الشمول المالي، حيث ادركت توصية الشراكة العالمية بالاتفاق مع قادة مجموعة العشرين (G20) من اجل حساب الشمول المالي، مما ادى الى زيادة الاهتمام والتركيز على السياسات والمبادرات ومن ثم الخروج ببيانات موثوقة حول ابعاد ومؤشرات الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة فضلاً عن تقديم توصية على مجموعة اساسية من مؤشرات الشمول المالي إذ تقيس هذه ثلاث ابعاد رئيسية وهي : (James, 2017)

1-3-1 الوصول للخدمات المالية (Access to Financial Services)

يساعدنا هذا البعد في بيان حجم السكان المصرفيين، ويقصد به القدرة على استخدام المنتجات والخدمات المالية المتاحة من المنظمات الرسمية، وهو يعكس عمق التواصل للخدمات والمنتجات المالية في إطار نظام مالي شامل، ينبغي أن تكون الخدمات المالية متوفرة بسهولة للمستخدمين المحتملين ويمكن الإشارة الى توافر الخدمات لدى عدد نقاط الوصول التي تقدم الخدمات المالية مثل (المصرف/ الفروع/ المنافذ ، وآلات الصراف الآلي (ATMs) (Automated teller machine) أو وكلاء البنوك (BAs) (Bank agents) أو في بعض البلدان المعروفة باسم المراسلات المصرفية (Bank (BCs) (correspondence) لتوفير الخدمات المصرفية للسكان (Gamito, 2018).

2-3-1 استخدام الخدمات المالية (Use of Financial Services)

* التحالف من اجل الشمول المالي Alliance for Financial Inclusion: هي شبكة عالمية من البنوك المركزية وغيرها من الهيئات التي تصنع سياسات الشمول المالي في البلدان النامية، يوفر التحالف لأعضائه الادوات والموارد اللازمة لتبادل المعارف وتطويرها وتطبيقها بشأن سياسات الشمول المالي. وهي تحقق وتخلق روابط من التواصل بين صناع السياسات، أما من خلال اللقاءات الشخصية أو القنوات الالكترونية، وتتولى دعم هذه القنوات بتقديم الشركاء الاستراتيجيين بحيث يتمكن من صناع السياسات من تبادل الرؤى وتنفيذ سياسات لشمول أكثر ملاءمة للأوضاع المالية في دولهم (James, 2017).

يشير بُعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام الزبائن للخدمات المالية المقدمة عن طريق مؤسسات القطاع المصرفي وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتكرار الاستخدام خلال فترة زمنية معينة (AFI, 2011).

3-3-1 جودة الخدمات المالية (Quality of Financial Services)

يقصد بها قدرة الخدمات أو المنتجات المالية على تلبية احتياجات المستهلك وان عملية وضع مؤشرات أبعاد الجودة يعتبر تحدياً نظرياً بحد ذاته وذلك لكون بُعد الجودة للشمول المالي ليس بُعداً واضحاً ومباشراً، لأن هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك، وفعالية آلية التعويض فضلاً عن خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق، وهنالك ايضاً عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

وتمثل أهمية الخدمات المالية أو المنتج لاحتياجات نمط الحياة للمستهلك وكذلك الجودة تشمل تجربة المستهلك، والتي تظهر في المواقف والآراء تجاه تلك المنتجات المتوفرة حالياً لهم، ولذلك سيستخدم بُعد الجودة للتعبير عن طبيعة وعمق العلاقة بين مقدم الخدمات المالية والمستهلك، فضلاً عن الخيارات المتاحة ومستويات فهم المستهلك لتلك الخيارات وأثارها (George & Lakshmi, 2018).

1.2 مفهوم عرض النقد

هو مجموع الكمية الكلية من الأموال المتداولة داخل الاقتصاد في وقت معين، ويشمل العملة الورقية والمعدنية، بالإضافة إلى الودائع المصرفية القابلة للسحب (الاسكوا ، 1991). يُعد من أهم الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية (البنك المركزي) لتحفيز النمو الاقتصادي أو كبح التضخم.

2-2 مكونات عرض النقد

يمثل عرض النقد بأنه كمية النقد المتاحة في الاقتصاد في لحظة معينة ، وينقسم إلى عدة مكونات أبرزها:

أ- M0 : الأساس النقدي او النقد المصدر (العملة الورقية والمعدنية) ويتمثل بالعملة خارج البنوك مضافا اليها العملة لدى المصارف مع الاحتياطيات الفائضة والالزامية والحسابات الجارية للمصارف التجارية لدى البنك المركزي.

ب- M1 : ويتضمن النقد خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية (تحت الطلب).

ت- M2 : يشمل M1 مضافا اليها الودائع لأجل (ودائع جميع القطاعات الاقتصادية لدى البنوك او المصارف التجارية باستثناء قطاع الحكومة المركزية).

3-2 أهمية عرض النقد في الاقتصاد

تكمن أهمية عرض النقد في الاقتصاد عن طريق السيطرة على التضخم ، اذ ان زيادة عرض النقد دون نمو مواز في الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، كما تؤدي دراسة عرض النقد في تحديد وتحفيز النمو ، ففي فترات الركود، توسع عرض النقد يساعد على تنشيط الطلب والاستثمار ، فضلاً عن دعم السياسة النقدية ، اذ يعد عرض النقد أحد المتغيرات التي يراقبها البنك المركزي لضبط سعر الفائدة وسعر الصرف (Mishkin, Frederic S. 2019).

مما ورد نستنتج بان عرض النقد أداة مركزية في الاقتصاد الكلي كونها تربط بين السياسات النقدية والأسواق المالية والنشاط الإنتاجي ، وان فهم مكوناته يساعد في تحليل التضخم ، والنمو الاقتصادي ، والاستقرار المالي لأي دولة .

1.3 العلاقة النظرية بين الشمول المالي وعرض النقد

نظريًا، ان التوسع في الشمول المالي يؤدي إلى (تقليص النقد خارج الجهاز المصرفي ، وتعزيز التعاملات غير النقدية ، فضلا عن زيادة فاعلية السياسة النقدية) ، ولكن هذه العلاقة ليست تلقائية انما تخضع لعوامل مؤسسية وسلوكية وتقنية ، كما تؤكد الدراسات الاتية وكما مبين في الجدول (1) :-

الجدول (1) العلاقة النظرية بين الشمول المالي وعرض النقد

البعد	التفسير الاقتصادي
M0 النقد خارج النظام المصرفي	الشمول المالي يُفترض أن يخفضه، عبر امتصاص الكاش إلى الحسابات المصرفية.
M1 النقد + الودائع الجارية	يتوسع في المدى القصير نتيجة دخول شرائح جديدة للنظام المصرفي.
M2 الودائع شبه النقدية	ينمو تدريجيًا مع تعمق الثقة واستخدام أدوات ادخار رسمي.
السيطرة النقدية	زيادة الشمول تسهل انفاذ أدوات السياسة النقدية، وتقلل من تقلبات في عرض النقد

The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19

Beck et al. (2019): Finance and Economic Development: Evidence from Bank Access and Usage

يتبين من الجدول (1) ان الشمول المالي الرقمي يخفض من الكتلة النقدية الورقية بنسبة كبيرة ، كما يسرع انتقال الأموال من الكاش إلى الودائع ، ما يوسع M1 و M2 ، والدول التي عززت الدفع الإلكتروني خلال الجائحة شهدت استقرارًا في العرض النقدي رغم توسع الإنفاق الحكومي ، وتشير بعض الدراسات الهامة والحديثة بان :-

- كل 10% زيادة في استخدام الدفع الرقمي تقابل انخفاضًا (5-8%) في M0 كنسبة من M1.
- الدفع الإلكتروني يعزز القدرة على امتصاص السيولة والتحكم بالتضخم.

2- عرض الواقع العراقي وتحليل مؤشرات الشمول المالي وعلاقته بعرض النقد

1-2 تطور الشمول المالي في العراق (2014-2024)

بدأ البنك المركزي اعداد تقارير سنوية عن الاستقرار المالي منذ عام 2010 والذي يشمل على مؤشرات الشمول المالي في العراق إذ يعتمد البنك المركزي العراقي على مجموعة من المؤشرات التي يستدل من خلالها على تطورات القطاع المصرفي وقدرته في مواجهة المخاطر المحتملة في ضوء متابعة التغير في تلك المؤشرات، علماً ان تلك المتغيرات تنشر في التقرير السنوي للاستقرار المالي .

وقد شهد الشمول المالي في العراق تطورًا بطيئًا ومتفاوتًا منذ عام 2003، نتيجة لتحديات أمنية، مؤسسية، ومصرفية، لكن السنوات الأخيرة شهدت تحركات تدريجية نحو توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، ولاسيما بعد عام 2016، وفيما يأتي المراحل الرئيسية لتطور الشمول المالي في البلاد:

المرحلة الأولى: 2003-2014 وقد اتسمت هذه المرحلة بغياب الرؤية المؤسسية وعدم وجود استراتيجية وطنية للشمول المالي، مما أدى إلى ضعف كبير في انتشار الحسابات المصرفية، وهيمنة الاقتصاد النقدي وضعف استخدام الأدوات البنكية، فضلا عن محدودية انتشار الفروع المصرفية، خاصة في المناطق الريفية.

المرحلة الثانية: 2015-2020 توضحت معالم السلطة النقدية من خلال التحرك نحو الرقمنة وإطلاق بطاقات الدفع الذكية (كي كارد، ماستر كارد)، وبدء توظيف الرواتب لموظفي الدولة، كذلك تأسيس شركات للدفع الإلكتروني بإشراف البنك المركزي، ومن ثم صدور مسودة أولى للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بالتعاون مع الوكالة الألمانية GIZ والبنك الدولي.

المرحلة الثالثة: 2021-2024 شهدت هذه المدة تحسن تدريجي وتسارع نسبي، إذ ارتفعت عدد الحسابات المصرفية إلى ما يقرب من 30% من السكان البالغين بحلول 2024، وتوسع في إصدار بطاقات الدفع، حيث بلغ عدد البطاقات الفعالة أكثر من 10 ملايين، فضلا عن إطلاق مبادرات الشمول المالي للمرأة، والشباب، والمشروعات الصغيرة، وتفعيل أدوات الدفع الإلكتروني في الأسواق والدوائر الحكومية (البنك المركزي العراقي، 2024).

1-1-2 التحديات الراهنة

لاشك بان كل تطور يحدث في الاقتصاد له اثار وتحديات يجب التعامل معها وتجاوزها بإجراءات وخطط استراتيجية مستقبلية، وقد واجه الشمول المالي في العراق تحديات كبيرة أبرزها:- (البنك المركزي، 2022)

❑ نسبة كبيرة من السكان ما تزال غير مشمولة بالخدمات المصرفية.

❑ ضعف الثقة في البنوك، نتيجة سوء الخدمات والبيروقراطية.

❑ غياب الثقافة المالية في المجتمع، وخصوصًا في المناطق الفقيرة.

❑ محدودية الوصول للمصارف في الأرياف والمناطق المحررة.

❑ تعارض المصالح بين القطاع المصرفي التقليدي وبعض شركات الدفع.

خطى العراق خلال المدة (2023-2025) نحو تعزيز الشمول المالي وبوتيرة متزايدة، لكنه لا يزال في مرحلة التحول من الشمول النقدي إلى الشمول الرقمي المصرفي، ويتطلب الأمر استراتيجية شاملة تُدمج فيها البنية التحتية المالية بالتحفيز المجتمعي والرقابة المؤسسية، مع دور أكبر للبنك المركزي في فرض التحول نحو الاقتصاد غير النقدي.

2-1-2 تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق

تعد مؤشرات الشمول المالي من أهم المؤشرات التي يعتمدها البنك المركزي العراقي ، اذ تعمل على تقديم تحليلاً دقيقاً لواقع عمل القطاع المصرفي استناداً الى قاعدة بيانات رصينة لمؤشرات عمل القطاع المصرفي تساندها بيانات ديمغرافية. ومن هذا المنطلق، فإن الشمول المالي في العراق يعتمد على مؤشرين رئيسيين هما (مؤشر مستوى الوصول الى الخدمات المالية ، ومؤشر مستوى استخدام الخدمات المالية) ، وكما موضح في الجدول (2) :

الجدول (2) مؤشرات الشمول المالي في العراق

المؤشر	المتغير
الوصول	الكثافة والانتشار المصرفي
	عدد مستخدمي ATM / عدد السكان البالغين
	عدد أجهزة ATM / 1000 كم ²
	عدد فروع المصارف / 1000 كم ²
الاستخدام	حجم القروض والودائع / الناتج المحلي الاجمالي
	عدد حسابات الودائع / عدد السكان البالغين
	عدد حسابات القروض / عدد السكان البالغين

المصدر: البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي، 2016: P77.

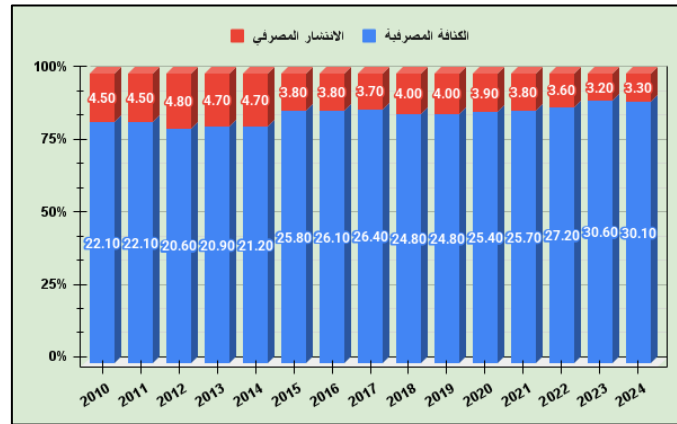
إن رفع مستوى الشمول المالي في العراق يتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل العمل على جذب اكبر عدد من الفئات المستبعدة مالياً، بهدف خفض معدلات السيولة العامة التي تقع خارج سيطرة الجهاز المصرفي ودعم مركز السيولة للقطاع المصرفي والسماح له بإدارة تلك الاموال عبر تحفيز الادخار وتشجيع الاستثمار، ومساهمة الفئات ذات الدخل المنخفض للمشاركة في العملية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة عبر تحقق الشمول المالي. والجدول (3) يبين أبرز مؤشرات الشمول المالي في البلاد :-

الجدول (3) الكثافة والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2024-2010)

السنة	عدد السكان النشطين اقتصاديا (الف نسمة) (15 - 64 سنة) (1)	عدد فروع المصارف (2)	الكثافة المصرفية (2/1) (3)	الانتشار المصرفي (1/2) (4)	عدد ATM (5)	النسبة (1/5) (6)
2010	19303	871	22.1	4.5	467	2.4
2011	19929	899	22.1	4.5	467	2.3
2012	20569	994	20.6	4.8	647	3.1
2013	21227	1014	20.9	4.7	337	1.5
2014	21926	1034	21.2	4.7	580	2.6
2015	22082	854	25.8	3.8	660	2.9
2016	22654	866	26.1	3.8	531	2.3
2017	22283	843	26.4	3.7	656	3.0
2018	21523	865	24.8	4.0	865	4.0
2019	22099	888	24.8	4.0	1014	4.5
2020	22664	891	25.4	3.9	1340	5.9
2021	23255	904	25.7	3.8	1566	6.7
2022	23870	876	27.2	3.6	2223	9.3
2023	26220	856	30.6	3.2	4021	15.3
2024	27140	899	30.1	3.3	4688	17.2

المصدر / العمود (1) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث ، المجموعة الاحصائية. العمود (2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، السنوات (2023-2010) . العمودين (3) و (4) من استخراج الباحث.

الشكل (1) مؤشر الوصول في العراق



المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) .

يلحظ من الجدول (3) والشكل (1) استقرار نسبي خلال المدة 2010–2014 نتيجة للبنية التحتية التقليدية ، اذ ارتفع عدد فروع المصارف تدريجياً من (871) إلى نحو (1034) ، والذي انعكس باستقرار نسبي للكثافة المصرفية التي بقيت قرابة (21 فرد/فرع)، مما يدل على توافق طفيف بين النمو السكاني ونمو الفروع ، اما عدد أجهزة ATM لم يتجاوز (580) عام 2014 وهي نسبة متدنية قياساً بعدد السكان ، مما يشير الى ان الجهاز المصرفي كان يعتمد على الفروع أكثر من التكنولوجيا مع بطء في التحول الرقمي.

فيما شهدت المدة 2015–2017 ركود نسبي وتراجع بنيوي ، اذ حصل انخفاض حاد في عدد الفروع (من 1034 في 2014 إلى 843 في 2017) رغم زيادة عدد السكان ، لكن الكثافة المصرفية تفاقمت (أكثر من 26 فرد/فرع في 2017) ، و الاسباب هي الأزمة المالية نتيجة لانخفاض أسعار النفط، تداعيات الحرب ضد داعش فضلاً عن الضغوط النقشفية التي مارستها الحكومة العراقية خلال المدة المذكورة ، مما انعكس بدخول الجهاز المصرفي مرحلة انكماش تقني وهيكلية، ما انعكس سلباً على الشمول المالي.

اما المدة 2018–2021 فقد اتسمت بالتحول التكنولوجي التدريجي ، اذ ارتفع عدد أجهزة ATM من (865) عام 2018 إلى نحو (1566) عام 2021 بنسبة نمو تتجاوز 80% ، اما عدد الفروع بقي شبه ثابت رغم النمو السكاني ، بالتالي لم يتحسن الانتشار المصرفي كثيراً ، لكنه حافظ على الاستقرار. ونذكر بان هذه المدة شهدت بداية التحول من الخدمات الورقية إلى الإلكترونية، رغم محدودية الانتشار الجغرافي للفروع.

واخيراً فان المدة 2022–2024 شهدت الانفجار الرقمي مقابل الجمود البنوي ، اذ قفز عدد أجهزة الصراف الآلي من (2223) إلى نحو (4688) خلال المدة المذكورة ، كذلك ارتفعت الكثافة المصرفية إلى نحو (30.1) في 2024 (كل فرع يخدم أكثر من 30 ألف فرد) ، وهي أسوأ قيمة في السلسلة الزمنية ، اما الانتشار المصرفي فقد انخفض من (4.5) في 2012 إلى (3.3) في 2024 ، وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي، إلا أن البنية الفعلية للخدمات لم تواكب النمو السكاني أو الحاجة لتوزيع فروع أفضل.

في ظل ما ورد توجد مؤشرات تستحق التوقف عندها ، اذ بلغ عدد السكان النشطين عام 2024 (27.1) مليون نسمة مما يمثل تحدياً كبيراً للبنك المركزي لتوسيع الخدمات ، كما ان عدد الفروع البالغة (899) فقط ولم يتغير منذ 2010 تقريباً ، اما الكثافة المصرفية فبلغت نحو (30.1 شخص/فرع) وهي الأعلى والأضعف على الإطلاق ، وبالمقابل فان عدد أجهزة ATM قد بلغ 4688 جهاز مما يعكس تطور كبير لكنه غير متوازن جغرافياً . مما يستدعي وضع مقترحات سياساتية هي :-

- أ- تحفيز المصارف على التوسع في الفروع الذكية لا التقليدية، باستخدام نظم الخدمات الذاتية.
- ب- تحديد نسب إلزامية لتوزيع أجهزة الـ ATM وفق عدد السكان في كل محافظة.
- ت- ربط رخص المصارف الخاصة بتوسيع الشمول المالي جغرافياً.
- ث- إطلاق برامج توعية مصرفية رقمية وطنية بالشراكة مع وزارة التعليم ووسائل الإعلام

2.2 تطور عرض النقد في العراق

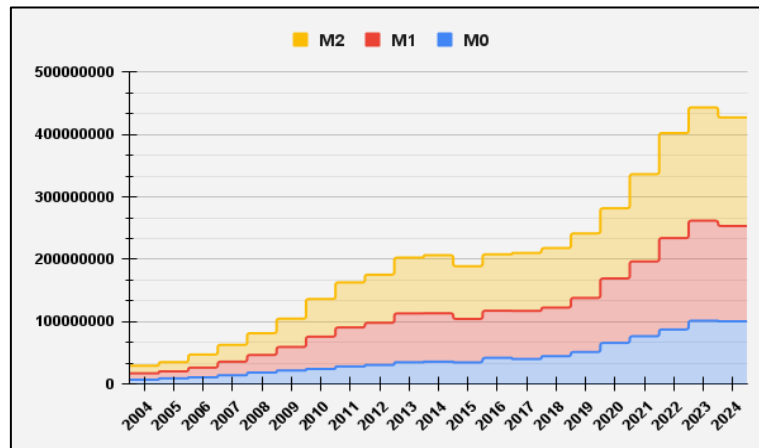
يمثل عرض النقد في العراق أحد المؤشرات النقدية الأساسية التي تعكس حجم السيولة المتاحة في الاقتصاد، وتُستخدم في تقييم فعالية السياسة النقدية ومدى استقرار القطاع المالي. وقد شهد عرض النقد العراقي خلال المدة (2004-2024) نمواً كبيراً مرتبطاً بعوامل متعددة أهمها (التقلبات في أسعار النفط، توسع الإنفاق الحكومي، ضعف النظام المصرفي، وسيادة الاقتصاد النقدي)، والجدول (4) تطور عرض النقد في العراق للمدة (2004-2024) :-

الجدول (4) تطور مكونات عرض النقد في العراق للمدة 2004-2024

السنة	M0	M1	M2
2004	7162945	10148626	12254000
2005	9112837	11399125	14684000
2006	10968099	15460060	21080000
2007	14231700	21721167	26956076
2008	18492502	28189934	34919675
2009	21775679	37700030	45437918
2010	24342192	51743489	60386086
2011	28287361	62473929	72177951
2012	30593647	67622173	77187497
2013	34995453	78318122	89512076
2014	36071593	77593288	92988876
2015	34855256	69613150	84527272
2016	42075230	75523952	90466370
2017	40343309	76986584	92857047
2018	44798067	77828984	95390725
2019	51409411	86771000	103440475
2020	66048243	103256234	112571193
2021	76683242	119944245	139886564
2022	87634125	146511789	168311357
2023	101589432	160378101	181646093
2024	100543204	152905322	174043982

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي للمدة (2004-2024).

الشكل (2) تطور عرض النقد في العراق



المصدر : الباحث بالاعتماد على الجدول (4) .

يتبين من الجدول (4) والشكل (2) التحليل الكمي والاتجاه العام لمكونات عرض النقد والذي سنقوم بتحليله وفقاً لمراحل كما يأتي :-

المرحلة الأولى: 2004–2009 وتعد بداية الهيكلة النقدية إذ يلاحظ أن M0 قد ارتفع من (7.16) ترليون إلى نحو (21.7) ترليون دينار ، بمعدل نمو سنوي يفوق 25% ، أما عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 فقد قفز من (12.2) ترليون دينار إلى نحو (45.4) ترليون دينار خلال نفس المدة ويعزى ذلك إلى الانفتاح المالي بعد 2003 ، ونمو الإنفاق الحكومي بدعم من ارتفاع أسعار النفط (خصوصاً 2008) ، فضلاً عن ضعف الاستيعاب المصرفي الذي أدى إلى ضخ نقدي مباشر مؤدياً إلى زيادة M0 ، وبذات الوقت بداية تضخم في الكتلة النقدية غير المسيطر عليها.

المرحلة الثانية: 2010–2014 يلحظ وجود طفرة نفطية واستقرار نسبي ، إذ ارتفع M0 إلى (36) ترليون دينار ، وعرض النقد الواسع M2 إلى (92.9) ترليون دينار ، وهذا المدة شهدت استقرار نسبي في سعر صرف الدينار وسياسات نقدية أكثر تحفظاً ، كذلك شهد تحسن نسبي في كفاءة النظام المصرفي مع ارتفاع الودائع ، وقد تم احتواء التضخم بشكل جزئي عبر أدوات السوق المفتوحة واحتياطي النقد الأجنبي ، إلا أن نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بقيت مرتفعة (M0/M1 أكثر من 45%).

المرحلة الثالثة: 2015–2019 وقد شهدت هذه المدة صدمة أسعار النفط والحرب ضد داعش فضلاً عن الركود العالمي ، حيث ارتفع M2 من (84.5) إلى نحو (103.4) ترليون دينار فقط بمعدل نمو منخفض نسبياً ، أما M1 فقد شهد ركوداً وميل M0 إلى الاستقرار ، ما يشير إلى تباطؤ في النشاط النقدي ، ويتبين ذلك من تأثير الاقتصاد بصدمة أسعار النفط 2014 وانخفاض الإيرادات العامة ، ومن ثم لجوء الحكومة إلى أدوات نقدية توسعية غير مباشرة ، بالتزامن مع ضعف الإقراض والاستثمار وازدياد الاكتناز النقدي.

المرحلة الرابعة: 2020–2024 وهذه المدة شهدت الأزمة الصحية العالمية تلاها انتعاش النفط ، إذ بلغ عرض النقد الواسع M2 ذروته في عام 2023 عند (181.6) ترليون دينار ثم انخفض في عام 2024 إلى نحو (174) ترليون دينار ، أما M0 فقد بلغ ذروته أيضاً عام 2023 عند (101.5) ترليون دينار ثم تراجع قليلاً في عام 2024.

ويلاحظ خلال جائحة كوفيد حصل توسع نقدي كبير لتحفيز الطلب الكلي ، وفي 2021–2022 ، ارتفعت أسعار النفط مما أدى لزيادة الإيرادات الحكومية والإنفاق ، كذلك نجد بأن ارتفاع M0 بشكل متسارع في مقابل تباطؤ M2 في 2024 ، مما يشير إلى ضعف النظام المصرفي في امتصاص الكتلة النقدية ، والذي انعكس بفشل السياسة المالية في تحويل الموارد إلى فرص إنتاجية أو أدوات ادخارية.

3- التحليل الوصفي لفجوة مؤشرات الشمول المالي وعرض النقد في العراق

نقوم بتحليل العلاقة بين فجوة الشمول المالي وعرض النقود M0 ، فمن الناحية النظرية، يؤدي الشمول المالي المتزايد إلى تقليل الاعتماد على النقود السائلة، مما يسهم في زيادة كفاءة المعاملات الاقتصادية وتعزيز الاستثمار وتحقيق الاستقرار المالي ، وفي العراق تُظهر البيانات (يلحظ الجدول 5) أن عدد الحسابات المصرفية يتزايد، وهو مؤشر إيجابي. ومع ذلك، فإن النمو السريع في عرض النقود M0 يُثير بعض التساؤلات التي تخالف النظرية الاقتصادية .

وفي ظل ما سبق توجد وجود فجوة للشمول المالي والتي يمكن تعريفها بأنها (النسبة المئوية من السكان البالغين الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية) ، ومن البيانات يتبين بأن عدد الحسابات المصرفية لا يزال صغيراً مقارنة بعدد السكان مع زيادة عرض النقود M0 ، ومن ثم يمكننا الاستنتاج أن هناك جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي لا يزال يتم خارج النظام المصرفي الرسمي بالاعتماد على النقود السائلة ، وهذه هي (فجوة الشمول المالي) ، وفي هذا السياق سيتم التعرف أكثر على تحليل الفجوة انفة الذكر .

كذلك ، نقوم بتحليل نسبة وعدد أجهزة POS نقاط البيع الالكتروني مع نسبة النقد خارج الجهاز المصرفي الى M1 ، ومن الناحية النظرية، يجب أن تكون العلاقة عكسية ، اذ ان زيادة عدد أجهزة نقاط البيع (POS) تشجع على استخدام المدفوعات الإلكترونية ، مما يقلل من حاجة الأفراد والشركات للاحتفاظ بالنقد خارج المصارف ومن ثم تنخفض نسبة النقد خارج المصارف إلى زيادة M1 .

واخيرا نلجأ الى تحليل العلاقة بين قيمة المدفوعات الالكترونية مع عرض النقد بالمفهوم الواسع : وتعرف قيمة المدفوعات الإلكترونية بأنها مجموع التعاملات المالية المنفذة عبر وسائل الدفع الإلكترونية (مثل البطاقات، المحافظ الرقمية، نقاط البيع، التحويلات عبر التطبيقات المصرفية) ، وان العلاقة النظرية بينهما تحصل عندما ترتفع المدفوعات الإلكترونية، يُتوقع أن تنتقل السيولة من التداول النقدي (M0) إلى القطاع المصرفي، ما يعزز مكونات M2. وبالتالي تنخفض معدلات الاكتناز النقدي، مما يزيد من الودائع المصرفية ، ومن ثم تُرفع كفاءة استخدام السيولة مما يحفز الطلب الفعال على النقود في شكلها المصرفي وليس النقدي. وبالنتيجة يؤدي الاستخدام المكثف لوسائل الدفع الإلكترونية إلى تقليص الطلب على النقد الورقي (الكاش) ، ويزيد من قدرة البنك المركزي على التحكم في السيولة.

وهنا لابد من الإشارة بان العلاقة ليست دائماً طردية ، ففي حال ضعف الثقة بالنظام المصرفي أو ضعف البنية التحتية للدفع الإلكتروني، فإن زيادة المدفوعات الإلكترونية قد لا تؤدي مباشرة إلى نمو M2 ، كما توجد فترة انتقالية بين ارتفاع المدفوعات الإلكترونية وبين تأثيرها على عرض النقد الواسع نتيجة السلوكيات المجتمعية والثقافة النقدية. والجدول التالي يوضح تطور بعض مؤشرات الشمول المالي مقارنة بعرض النقد للمدة (2024-2017) حيث لا تتوفر البيانات الرسمية عن مؤشرات الشمول المالي قبل هذه المدة :-

الجدول (5) علاقة بعض مؤشرات الشمول المالي بمكونات عرض النقد في العراق

السنة	عدد الحسابات المصرفية (مليون)	عدد أجهزة POS	نسبة POS لكل 1000 كم	قيمة الدفع الإلكتروني (ترليون دينار)	M0	M1	نسبة M0 الى M1
2017	1,361,765	918	2.1	170,391	40,343,309	76,986,584	52.4
2018	1,630,432	2200	5.0	386,395	44,798,067	77,828,984	57.5
2019	3,109,008	2226	5.1	858,128	51,409,411	86,771,000	59.2
2020	6,127,954	7540	17.2	1,402,301	66,048,243	103,256,234	63.9
2021	6,696,016	8329	19.0	913,356	76,683,242	119,944,245	63.9
2022	8,795,855	10718	27.5	1,069,699	87,634,125	146,511,789	59.8
2023	13,289,209	23,066	44	5,223,005	101,589,432	160,378,101	63.3
2024	18,225,192	60,321	67	6,039,426	100,543,204	152,905,322	65.7

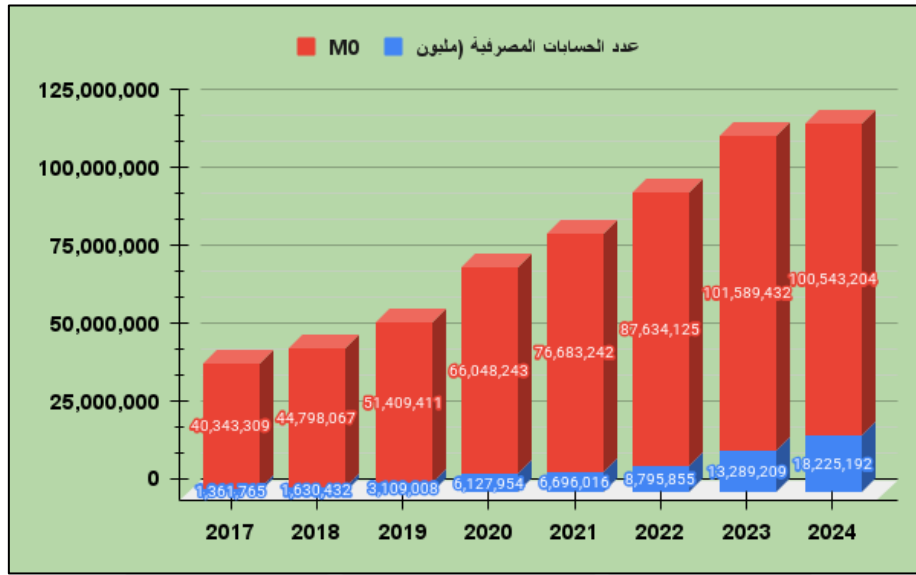
المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية للمدة (2017-2024) .

من بيانات الجدول (5) سنقوم بتحليل علاقة اهم مؤشرات الشمول المالي مع مكونات عرض النقد وفقاً للآتي :-

1- عدد الحسابات المصرفية مع M0 : من الناحية النظرية ، تؤدي زيادة الحسابات المصرفية الى انخفاض النقد خارج الجهاز المصرفي .

لكن في العراق يلحظ وجود زيادة الحسابات المصرفية مع ارتفاع النقد خارج المصارف مما يعني ان الافراد يفتحون الحسابات لكن لا يستخدموها فعلياً وبالتالي هم مستمرين بالتعامل بالكاش فضلاً عن ذلك وجود افراد لديهم اكثر من حساب مصرفي واحد ، حيث يقوم الفرد بفتح حسابات في مصارف متعددة ولاسيما (التاجر او المستورد) للإفادة من الخدمات المصرفية (التحويلات المالية مقابل الاستيرادات السلعية) ، والشكل (3) يبين علاقة مؤشر عدد الحسابات المصرفية بعرض النقد M0 في العراق :-

الشكل (3) علاقة الحسابات المصرفية بالنقد خارج المصارف



المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

نجد من الشكل (3) بان عدد الحسابات المصرفية في تزايد مطرد من (1,361,765) حساب في عام 2017 إلى نحو (18,225,192) حساب مصرفي عام 2024 ، ويشير ذلك الى تحسن في الشمول المالي وزيادة في استخدام الخدمات المصرفية من قبل الأفراد والشركات. اما عرض النقود M0 - يمثل النقود المتداولة خارج النظام المصرفي (العملات النقدية) - فيظهر أيضاً زيادة ملحوظة لنفس المدة المذكورة .

وعلى الرغم من زيادة عدد الحسابات المصرفية، فإن عرض النقود M0 ينمو بمعدل أسرع ، وهذا يشير إلى أن هناك فجوة متزايدة بين الشمول المالي الفعلي (استخدام الحسابات المصرفية) والاعتماد على النقود المتداولة . كما ان النمو المتزامن لكل من عدد الحسابات المصرفية وعرض النقود M0 يشير إلى أن هناك عوامل أخرى تسهم في زيادة الطلب على النقود ، ومن هذه العوامل :-

- الاقتصاد غير المنظم: قد يشير النمو السريع في M0 إلى أن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي لا يزال يتم في الاقتصاد غير المنظم ، والذي يعتمد بشكل أساسي على النقود السائلة.
 - السياسات النقدية: وجود التضخم أو التوقعات التضخمية التي تدفع الأفراد والشركات إلى الاحتفاظ بمزيد من النقود.
 - الاستقرار السياسي والأمني: يؤدي عدم الاستقرار إلى دفع الناس إلى الاحتفاظ بالنقود السائلة بدلاً من إيداعها في المصارف .
 - البنية التحتية المصرفية: والمتمثلة (أجهزة الصراف الآلي، فروع المصارف، الخدمات المصرفية الرقمية) غير كافية لتلبية احتياجات جميع السكان، مما يدفعهم إلى استخدام النقود السائلة.
- بالتالي ان الفجوة المتزايدة تعبر عن حقيقة أن عرض النقود M0 ينمو بمعدل أسرع من عدد الحسابات المصرفية مما يعني أن جهود الشمول المالي لم تكن كافية حتى الآن لتقليل الاعتماد على النقود السائلة ، ولتقليل الفجوة وتعزيز الشمول المالي، يمكن اتباع المقترحات الآتية :-

✓ تعزيز البنية التحتية المصرفية عن طريق زيادة عدد فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي، وتطوير الخدمات المصرفية الرقمية (الدفع عبر الهاتف المحمول، الإنترنت المصرفي).

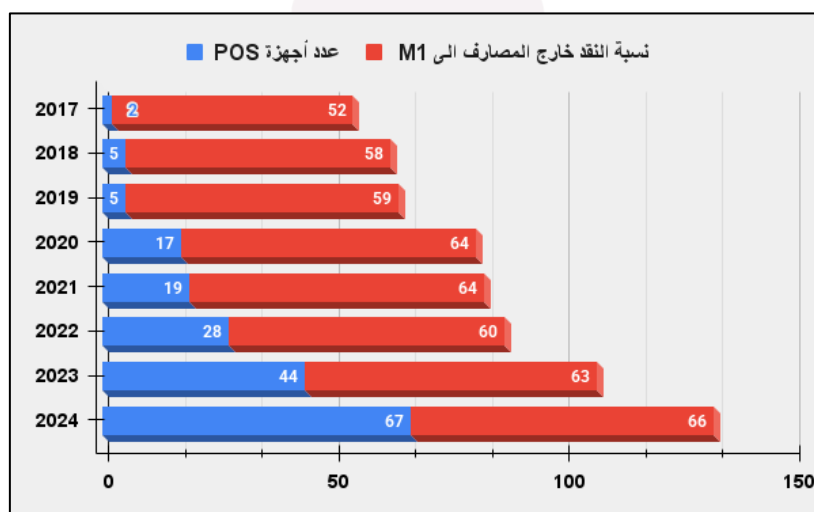
✓ توعية الجمهور من خلال إطلاق حملات توعية حول فوائد استخدام الخدمات المصرفية الرسمية، مثل الأمان، والوصول إلى القروض، والمدخرات.

✓ تقديم حوافز للشركات والأفراد لاستخدام الخدمات المصرفية، مثل الدفع الإلكتروني للأجور والضرائب.

✓ مكافحة الاقتصاد غير الرسمي عن طريق اتخاذ إجراءات للحد من الاقتصاد غير الرسمي، وتشجيع الشركات على الانضمام إلى النظام المصرفي الرسمي.

2- عدد أجهزة POS مع نسبة النقد خارج الجهاز المصرفي إلى M1: التفسير النظري والعملي في الدول المتطورة مصرفياً ، انتشار أجهزة الدفع تقلل نسبياً من اعتماد الأفراد على النقد هذا في حال كانت نسبة الأجهزة أكبر من النسبة الأخرى والعكس .

الشكل (4) علاقة نقاط الدفع الإلكتروني بنسبة النقد خارج المصارف



المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

يُظهر الشكل (4) أن العلاقة الفعلية في الاقتصاد العراقي ليست عكسية بشكل واضح ، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في أجهزة نقاط البيع ، إلا أن نسبة النقد خارج المصارف لم تنخفض بشكل ثابت ، بل ارتفعت في بعض السنوات ، وهذا يشير إلى عوامل عدة أكثر تأثيراً، مثل (الثقافة النقدية، أو ضعف الثقة في النظام المصرفي، أو حجم الاقتصاد غير الرسمي)، هي التي تتحكم في حجم النقد المتداول خارج المصارف، وتُحد من تأثير أجهزة نقاط البيع على المدى القصير.

اذ شهد عدد أجهزة نقاط البيع (لاحظ الشكل 4) زيادة كبيرة ومطردة خلال المدة (2024-2017) فقد بدأت هذه الأعداد من (2 جهاز لكل 1000 كم) في عام 2017 لتصل إلى (67 جهاز لكل 1000 كم) عام 2024، مما يُشير إلى تحول تدريجي نحو استخدام المدفوعات الإلكترونية في العراق.

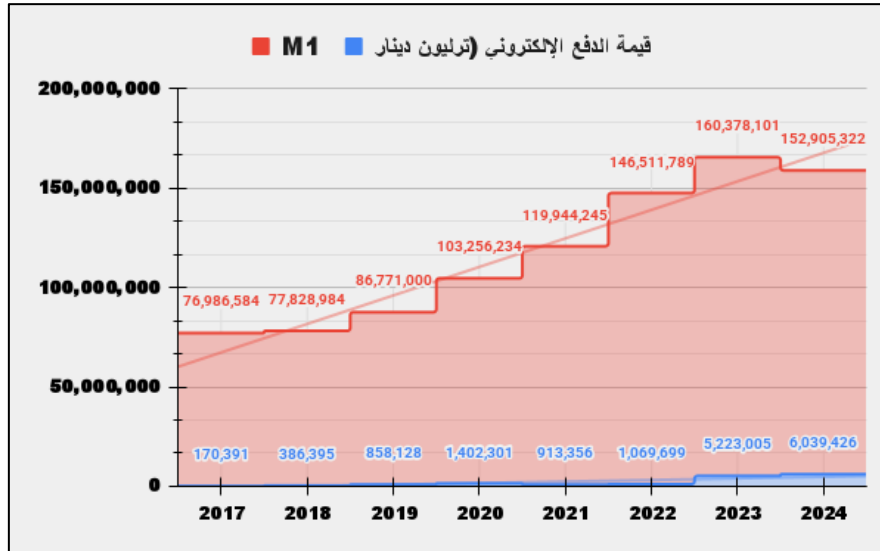
وعلى الرغم من زيادة أجهزة نقاط البيع ، إلا أن نسبة النقد خارج الجهاز المصرفي إلى M1 لم تنخفض ، إذ كانت النسبة (52%) عام 2017 وارتفعت إلى نحو (64%) في عامي 2020 و 2021 ، لكنها انخفضت قليلاً إلى (60%) عام 2022، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 63% في عام 2023 ووصلت إلى (66%) في عام 2024. وتعكس هذه التذبذبات وجود عوامل أخرى، مثل الثقة في النظام المصرفي، والعادات الاجتماعية، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، هي التي تُفسّر استمرار ارتفاع نسبة النقد خارج المصارف، على الرغم من زيادة البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية.

كذلك لا توجد علاقة عكسية واضحة ومباشرة بين زيادة أجهزة نقاط البيع وانخفاض نسبة النقد خارج المصارف إلى M1 ، بالتالي تشير البيانات إلى أن التوجه نحو المدفوعات الإلكترونية (المُثل بزيادة أجهزة نقاط البيع) لا يزال في مراحله المبكرة ولم يؤد بعد إلى تأثير جوهري على حجم النقد المتداول خارج النظام المصرفي .

3- العلاقة بين قيمة المدفوعات الإلكترونية مع M1

إن العلاقة بين المدفوعات الإلكترونية وعرض النقد الواسع هي علاقة مترابطة تكاملية ، وكلما ازداد الاعتماد على أدوات الدفع غير النقدي، كلما تحسّن التحكم بالسيولة، وازداد حجم النقد داخل النظام المصرفي، وهو أمر بالغ الأهمية في بلد مثل العراق، حيث لا يزال النظام النقدي يعاني من تشتت الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي .

الشكل (5) علاقة المدفوعات الإلكترونية بعرض النقد الواسع



المصدر : الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5) .

بناءً على الشكل (5) فقد شهد الدفع الإلكتروني في العراق نموًا ملحوظًا ومستمرًا خلال المدة المذكورة، إذ ارتفع من (170) مليار دينار في 2017 إلى أكثر من (6) ترليون دينار عام 2024 ، ويعكس هذا زيادة كبيرة في اعتماد النظام المالي العراقي على المدفوعات الرقمية، مما يشير إلى تحسن في البنية التحتية المالية وزيادة ثقة المستهلكين بالمعاملات الإلكترونية ولاسيما خلال اخر عامي (2024-2023) بسبب الاجراءات الكبيرة من قبل الحكومة العراقي والبنك المركزي . كما يُظهر عرض النقد الواسع (M1) أيضًا نموًا مطردًا ولكن بمعدل أقل حدة مقارنة بالدفع الإلكتروني ، إذ ارتفع من (86.8) ترليون دينار عام 2017 إلى نحو (160.4) ترليون دينار في عام 2024 ، وهذا يشير إلى توسع في السيولة النقدية في الاقتصاد العراقي.

بالتالي فإن التأثير المتبادل بينهما يلحظ من خلال نمو الدفع الإلكتروني الذي يرافقه زيادة في عرض النقد الواسع (M1) ، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بينهما ، فكلما زادت السيولة في الاقتصاد (M1)، زادت قدرة الأفراد والشركات على استخدام الخدمات الإلكترونية، والعكس صحيح.

ورغم ارتفاع عدد الحسابات المصرفية وأجهزة الدفع الإلكتروني، إلا أن هذه المؤشرات لم تُترجم إلى انخفاض في النقد المتداول وبشكل عام أن التفسير والتحليل الاقتصادي بين متغيرات الشمول المالي وعرض النقد يركز على عدة محاور هي :-

أ- ضعف الثقة بالمصارف ، بمعنى انهيار بعض المصارف الخاصة، ببطء في المعاملات ، كما أن المواطن يفتح الحساب فقط لاستلام الراتب، ثم يسحب المبلغ بالكامل.

ب- الشمول المالي غير الوظيفي ، أي أن ملايين الحسابات لا تُستخدم سوى مرة واحدة شهريًا مما يعني أن الاستخدام الحقيقي للدفع الإلكتروني محدود جدًا.

ج- الاقتصاد غير الرسمي ، حيث يمثل نحو (60-65%) من الاقتصاد العراقي ، وان الأجور تُدفع نقدًا، بدون استخدام حسابات أو أنظمة دفع.

د- ضعف البنية التحتية ، اي غياب الربط بين المصارف وشركات الدفع ، فضلا عن ضعف الصيانة والتحديث والتوسع في أجهزة POS.

و- الثقافة المجتمعية ، ونقص به ضعف الوعي المالي لدى الافراد ، وتفضيل الاحتفاظ بالنقد، ولاسيما في الريف والمدن غير المنظمة مصرفيًا.

نستنتج بان التطور المالي والنمو السريع للدفع الإلكتروني مقارنة بـ M1 يعكس جهود البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي وتحفيز التحول الرقمي، مما يقلل الاعتماد على النقد ويدعم كفاءة النظام المالي ، كما ان العلاقة بين الدفع الإلكتروني وعرض النقد الواسع في العراق تظهر تعاضداً إيجابياً، اذ يدعم كل منهما الآخر في إطار التحول نحو اقتصاد أكثر حداثة ، ومع ذلك، يتطلب هذا النمو سياسات مالية ونقدية مدروسة لضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي.

4- قياس اثر العلاقة بين بعض مؤشرات الشمول المالي ومكونات عرض النقد في العراق

1-4 بناء النموذج القياسي

يهدف هذا الجانب من الدراسة إلى دعم وتعزيز النتائج التي توصلت اليها الدراسة في الجانب التحليلي وذلك من خلال محاولة قياس التأثير الفجوة بين بعض مؤشرات الشمول المالي وعرض النقد في العراق ، وقد تم اخذ البيانات الشهرية (كانون الثاني 2020 – كانون الأول 2024) أي أصبحت المشاهدات (60) مشاهدة للمتغيرات التابعة والمستقلة في النموذج ، ومن ثم يتطلب ابتداء التأكد من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة باستخدام مجموعة من اختبارات السكون واختبار جذر الوحدة بواسطة البرنامج الاحصائي (Eviews 13) اذ تسهم تلك الاختبارات في تجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف فضلا عن كونها تساعد على تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات وتحديد درجة تكامل كل متغير وبالتالي تحديد النموذج القياسي الملائم وكذلك تحديد العلاقات الطويلة والقصيرة الأجل .

ولغرض تطبيق النموذج القياسي للمتغيرات تم استخدام العلاقة الدالية بين بعض مؤشرات الشمول المالي (Epay ، ACCOUNTS) وعرض النقد (M1 ، M2) اذ يعد نتاج لأثر المتغير المستقل عليه ، وكما في المعادلتين :-

$$M1 = f(Epay, Account)$$

$$M2 = f(Epay, Account)$$

والجدول الاتي يبين تفسير العلاقة بين المتغيرات :-

الجدول (6) العلاقة بين متغيرات الدراسة

المتغير	النوع (تابع / مستقل)	التفسير
عرض النقد (الضيق أو الواسع)	تابع (Dependent)	مقياس رئيس للسيولة في الاقتصاد
قيمة المدفوعات الإلكترونية Epay	مستقل (Explanatory)	مقياس للنشاط النقدي غير الورقي
Accounts	مستقل	مؤشر على مدى دمج السكان في النظام المالي

المصدر : الباحث .

2-4 نتائج القياس الاقتصادي للنموذج المستخدم

1-2-4 اختبار جذر الوحدة Stationary

يجرى اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة قبل البدء بأي اختبار في جانب القياس الاقتصادي وذلك بهدف التعرف على سكون السلاسل الزمنية ، وفي ظل معرفة درجة سكون السلسلة الزمنية لكل متغير يتم اختيار النموذج الأمثل لاختبار متغيرات الدراسة .

الجدول (7) اختبار جذر الوحدة فيليبس - بيرون (PP)

المستوى level			الفروق الأولى 1 st Difference			المتغير
حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	
Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	
0.0638	0.9882	0.9967	0.0000	0.0000	0.0001	
0.0142	0.9881	0.9771	0.0000	0.0000	0.0000	
0.4759	0.2238	0.5149	0.0000	0.0000	0.0000	
0.9703	0.4544	0.9996	0.0000	0.0000	0.0000	

المصدر : الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 13) . * يعني الاختبار معنوي عند مستوى معنوية (5%) .

يلحظ من الجدول (6) الخاص باختبار جذر الوحدة تبين سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة إذ أن السلسلة الزمنية للمتغيرات المستقلة لم تسكن (Non-stationary) عند المستوى level وانما بعد اخذ الفروق الأولى 1st Difference أصبحت ساكنة (مستقرة) ، كذلك المتغير التابع عرض النقد فقد استقرت عند اخذ الفروق الأولى .

2-2-4 تقدير نموذج NARDL

1-2-2-4 قياس علاقة عرض النقد الضيق بمتغيرات الشمول المالي

من خلال اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة والتي أصبحت ساكنة بعد عند الفرق الأول فإن افضل نموذج يتلائم مع تلك النتائج هو نموذج (NARDL) . الذي يمكن تطبيقه عندما يكون هناك مزيج من البيانات الساكنة بالمستوى مع البيانات الساكنة بالفرق الأول او عند تشابه السكون، وكما يأتي :-

الجدول (8) نتائج تقدير النموذج المستخدم

Dependent Variable: D(M1) Method: ARDL Date: 08/08/25 Time: 15:37 Sample: 2020M02 2024M12 Included observations: 59 Dependent lags: 1 (Automatic) Automatic-lag dual non-linear regressors (0 max. lags): EPAY ACCOUNT Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 2) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Number of models evaluated: 1 Selected model: ARDL(1,0,0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob.*
M1(-1)	-0.003230	0.028263	-0.114676	0.9092
@CUMDP(EPAY)	2.39E-07	1.11E-06	0.214795	0.8308
@CUMDN(EPAY)	-1.58E-06	1.19E-06	-1.326463	0.1907
@CUMDP(ACCOUNT-1)	-0.593438	0.163686	-3.625477	0.0007
@CUMDN(ACCOUNT-1)	-0.707341	0.250359	-2.825310	0.0068
C	1573167	3168121	0.496561	0.6217
R-squared	0.534264	Mean dependent var	942460.6	
Adjusted R-squared	0.469060	S.D. dependent var	1479235	
S.E. of regression	1077853	Akaike info criterion	30.74628	
SUM squared resid	1077853	Schwarz criterion	31.03048	
Log likelihood	-883.6422	Hannan-Quinn criter	19.20008	
F-statistic	8.193837	Durbin-Watson stat	2.136503	
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 13).

يبين الجدول (8) اختبار نموذج الانحدار غير الخطي لفترات الابطاء الموزعة NARDL ، اذ اظهرت النتائج بتميز الانموذج المقدر ويتسق مع حالة الارتباط بين عرض النقد الضيق وبعض مؤشرات الشمول المالي ، فقد بلغ معامل التحديد (0.534264) أي ان المتغيرات المستقلة تفسر نحو (53.4%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ، وان (46.6%) من التغيرات الحاصلة تعود الى عوامل أخرى خارجية (غير داخلية في النموذج مثل الاكتناز وعدم الثقة بالجهاز المصرفي) ، فضلا عن ذلك ، فقد بلغت إحصائية فيشر (8.193837) وبمعنوية عالية للنموذج بلغت (0.000001) وهذا يعني ان الانموذج مقبول كليا ويشير إلى أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية، وأن المتغيرات المستقلة لها تأثير مشترك على عرض النقد.

كذلك نلاحظ بان قيمة معامل $M1(-1)$ غير ذات دلالة إحصائية (Prob.=0.9092)، مما يشير إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقد المتأخر بفترة واحدة وعرض النقد الحالي ، اما كلا معاملي متغير الشمول المالي (عدد الحسابات المصرفية) الايجابية والسلبية لهما تأثير ذو دلالة إحصائية على عرض النقد ، اذ أن قيمة الاحتمالية معنوية (0.0007 و 0.0068) ، وهذا يدل على أن التغيرات المتراكمة (الإيجابية والسلبية) في حسابات الأفراد (ACCOUNT) لها تأثير كبير على عرض النقد في الأجل الطويل.

1-1-2-2-4 اختبار التكامل المشترك وفقا لنموذج NARDL

أظهرت نتائج هذا الاختبار أن قيمة (F) المحتسبة بلغت (13.316769) وهي أكبر بكثير من القيم الحرجة ، بالتالي نرفض فرضية العدم ، اي وجود علاقة تكامل مشترك (cointegration) بين المتغيرات، ومن ثم يعني وجود علاقة توازن طويلة المدى بين فجوة الشمول المالي وعرض النقد الضيق في العراق .

الجدول (9) اختبار الحدود (Bound Test)

Test Statistic	Value	K
F-statistic	13.316769	4
مستوى المعنوية	10 Bound	11 Bound
%10	2.200	3.090
%5	2.560	3.490

المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 13) .

وبين الجدول (10) ان معامل تصحيح الخطأ يأخذ اشارة سالبة وقيمتة محصورة بين الصفر والواحد الصحيح (0-1) وهي كذلك معنوية احصائياً عند مستوى (0.000) وهي اقل من (5%) ، فضلا عن ذلك فقد بلغت سرعة التصحيح - (0.003230) ، وهذا يعني ان الاختلالات التي تحدث في الاجل القصير يتم تصحيحها في الاجل الطويل ، كما موضح بالجدول الاتي :-

الجدول (10) نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير

المتغيرات	معلمات التقدير	الخطأ المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة Prob.
COINTEQ*	-0.003230	0.000344	-9.375003	0.0000
@DCUMDP(Account)	5.990573	643314.0	9.312044	0.0000
@DCUMDN(Account)	-2.626079	0.377581	-6.955004	0.0000

المصدر : الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 13).

يظهر الجدول (10) الخاص بمعلمات الأجل القصير (معامل تصحيح الخطأ) وان النموذج يبين كيفية تصحيح الانحرافات عن التوازن طويل المدى في الأجل القصير. فقد بلغ معامل تصحيح الخطأ (COINTEQ) (-0.003230) وقيمته الاحتمالية (0.0000) معنوية ، وان القيمة السلبية وذات الدلالة الإحصائية لهذا المعامل تؤكد أن أي انحراف عن التوازن طويل المدى يتم تصحيحه ببطء شديد (بنسبة 0.32%) في الفترة اللاحقة ، ما يعني ان تأثير الشمول المالي يحتاج الى زمن طويل ليتبلور ، وهذا يرتبط بشكل وثيق بالسلوك المجتمعي والمؤسسي في البلاد .

2-2-2-4 قياس علاقة عرض النقد الواسع بمتغيرات الشمول المالي

يوضح الجدول (11) نتائج مخرجات قياس علاقة عرض النقد الواسع ببعض متغيرات الشمول المالي في العراق :-
الجدول (11) نتائج تقدير النموذج المستخدم

Dependent Variable: D(M2)				
Method: ARDL				
Date: 08/08/25 Time: 15:37				
Sample: 2020M02 2024M12				
Included observations: 59				
Dependent lags: 1 (Automatic)				
Automatic-lag dual non-linear regressors (0 max. lags): EPAY ACCOUNT				
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 2)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 1				
Selected model: ARDL(1,0,0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob.*
M2(-1)	0.000308	0.024941	0.012333	0.9902
@CUMDP(EPAY)	-2.22E-07	2.05E-06	-0.108444	0.9141
@CUMDN(EPAY)	2.05E-07	2.33E-06	0.088208	0.9300
@CUMDP(ACCOUNT)	-0.310466	0.252521	-1.229469	0.2243
@CUMDN(ACCOUNT)	-0.664040	0.473872	-1.401307	0.1670
C	2658682	3527556	0.753690	0.4544
R-squared	0.316720	Mean dependent var	944748.5	
Adjusted R-squared	0.252260	S.D. dependent var	2424047	
S.E. of regression	2096121	Akaike info criterion	32.04522	
SUM squared resid	1077853	Schwarz criterion	32.03048	
Log likelihood	-939.3340	Hannan-Quinn criter	32.20008	
F-statistic	4.913417	Durbin-Watson stat	2.101638	
Prob(F-statistic)	0.000910			

المصدر : الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 13) .

اظهرت النتائج وجود حالة الارتباط بين عرض النقد الواسع وبعض مؤشرات الشمول المالي ، فقد بلغ معامل التحديد (0.316720) أي ان المتغيرات المستقلة تفسر نحو (31.6%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ، وان (68.4%) من التغيرات الحاصلة تعود الى عوامل أخرى خارجية (غير داخلية في النموذج) ، فضلا عن ذلك ، فقد بلغت إحصائية فيشر (4.913417) وبمعنوية عالية للنموذج بلغت (0.000910) وهذا يعني ان الانموذج مقبول كليا ويشير إلى أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية، وأن المتغيرات المستقلة لها تأثير مشترك على عرض النقد الواسع في البلاد .

1-2-2-2-4 اختبار التكامل المشترك وفقا لنموذج NARDL

أظهرت نتائج هذا الاختبار أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (6.092077) وهي أكبر بكثير من القيم الحرجة ، بالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك (cointegration) بين المتغيرات، اي وجود علاقة توازن طويلة المدى بين فجوة الشمول المالي وعرض النقد الواسع في العراق .

الجدول (12) اختبار الحدود (Bound Test)

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.092077	4
مستوى المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.200	3.090
%5	2.560	3.490

المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 13) .

اما العلاقة في الاجل القصير والتي تتوضح من الجدول (13) فقد بلغت سرعة التصحيح (0.000308) ، وهذا يعني وجود الية تصحيح الخطأ التي تدفع النظام نحو التوازن طويل الاجل بعد حدوث صدمة قصيرة الاجل ، وكما موضح بالجدول الاتي :-

الجدول (13) نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير

المتغيرات	معلمات التقدير	الخطأ المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة Prob.
COINTEQ*	0.000308	4.86E-05	6.324619	0.0000

المصدر : الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 13) .

5- الاستنتاجات والتوصيات

1-5 الخاتمة والاستنتاجات

1- تم اثبات الفرضية الرئيسة للبحث ، لكن الفرضية الفرعية الاولى (زيادة الحسابات الفعالة تقلل النقد الورقي) لم تتحقق لأن الحسابات موجودة لكنها غير مستخدمة ، كما ان الفرضية الفرعية الثانية (انتشار أدوات الدفع الإلكتروني يمتص السيولة) تحققت بشكل جزئي اذ زادت المدفوعات الإلكترونية لكن بدون أثر جوهري على تقليص النقد خارج المصارف . واخيرا ، تم اثبات الفرضية الفرعية الثالثة (ضعف الشمول المالي أحد أسباب هيمنة الكتلة النقدية الورقية) وبشكل واضح من خلال النتائج الكمية والوصفي.

2- الشمول المالي في العراق لا يزال شكلياً أكثر من كونه وظيفياً، إذ يقتصر على فتح الحسابات واستلام الرواتب دون استخدام فعلي في التعاملات الاقتصادية ، كما ان حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي (M0) ما يزال مرتفعاً جداً، اذ تجاوز (90%) من إجمالي العملة المصدرة عام 2024، مما يعكس ضعف امتصاص الكاش.

3- عدد الحسابات المصرفية والمدفوعات الإلكترونية في تزايد مستمر، لكن ذلك لم يؤدِ إلى انخفاض ملموس في النقد الورقي ، كما ان البنية التحتية المصرفية غير متوازنة ، اذ نجد نمو كبير في أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، مقابل جمود في عدد الفروع المصرفية.

4- الاقتصاد غير الرسمي والثقافة النقدية وضعف الثقة في الجهاز المصرفي من أبرز العوامل التي تبقي الاعتماد على الكاش مرتفعاً.

5- النتائج القياسية (نموذج NARDL) أثبتت وجود علاقة طويلة الأجل بين الشمول المالي ومكونات عرض النقد (M1,M2)، لكن سرعة التصحيح نحو التوازن بطيئة جداً ، كما ان المتغيرات المستقلة (عدد الحسابات، المدفوعات الإلكترونية) فسرت نسبة محدودة من تغيرات عرض النقد (53%) لـ M1 و (31%) لـ M2 مما يعني أن عوامل أخرى (الاكتناز، ضعف الثقة، الاقتصاد غير الرسمي) أكثر تأثيراً.

6- السياسات المالية التوسعية والاعتماد على الإنفاق الجاري اسهم في زيادة الكتلة النقدية دون أن تتحول إلى ودائع أو أدوات ادخار، اذ ان غياب أدوات مالية جاذبة مثل سندات الادخار وصناديق الاستثمار اسهم في بقاء فائض السيولة بيد الأفراد.

2-5 التوصيات

1- إعادة صياغة استراتيجيات الشمول المالي لتنتقل من التوسع الكمي إلى تفعيل الوظيفي للحسابات وإلزام المصارف بتقديم حوافز تشغيلية للحسابات (فوائد ادخار، قروض صغيرة، خصومات في الدفع الإلكتروني) ومن ثم تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني وربطها بمؤسسات الدولة والقطاع الخاص لتعزيز امتصاص الكاش.

2- فرض تشريعات لاستخدام أدوات الدفع الإلكتروني في الرواتب والضرائب والرسوم الحكومية وتقليل الدفع النقدي في المعاملات الكبيرة (العقارات، السيارات) وربطها بالتحويل المصرفي ومن ثم إطلاق برامج وطنية للتثقيف المالي تركز على ثقافة الادخار والاستخدام الفعلي للحسابات.

- 3- إعادة توزيع البنية التحتية المصرفية بشكل متوازن بين الفروع والATM والPOS ، وتحفيز المصارف على فتح فروع ذكية في المحافظات النائية والريف كذلك فرض نسب إلزامية على المصارف لنشر أجهزة POS بما يتناسب مع عدد السكان.
- 4- تعزيز الرقابة الحكومية على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتشجيعها على الاندماج في النظام المصرفي عبر حوافز ضريبية وإطلاق صندوق ضمان ودائع فعال لاستعادة ثقة الجمهور بالمصارف فضلا عن حملات إعلامية توعوية لتعزيز ثقافة التعامل المصرفي والانتقال من الكاش إلى القنوات الرسمية.
- 5- توسيع نطاق المتغيرات المستخدمة في سياسات الشمول المالي لتشمل (الثقافة المالية، الاقتصاد غير الرسمي، الثقة المصرفية) عن طريق اعتماد أدوات مالية مبتكرة مثل المحافظ الرقمية وربطها بالدعم الحكومي المباشر بالإضافة الى تحسين سرعة الاستجابة عبر إلزام المؤسسات باستخدام الدفع الإلكتروني الفوري.
- 6- إصدار سندات ادخار شعبية قصيرة ومتوسطة الأجل بعوائد تنافسية لجذب مدخرات الأفراد وتأسيس صناديق استثمارية وطنية تتيح للأفراد استثمار فائض السيولة بأمان ، فضلا عن إعادة هيكلة السياسة المالية لتقليل الاعتماد على الإنفاق الجاري وزيادة حصة الاستثمار في البنية التحتية المالية والإنتاجية.

المصادر

1. الإسكوا (1991): تعريف عرض النقد ، الترجمة الصادرة عن قاموس العلوم المالية والمصرفية، الطبعة الثاني.
2. البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي الاعوام (2016 – 2022) .
3. البنك المركزي العراقي (2024) ، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025-2029 متاح على الرابط <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-175032935790667.pdf> .
4. البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي للمدة (2004-2024) .
5. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث، المجموعة الاحصائية للمدة (2004-2024) .
6. Financial Inclusion, Alliance for Financial Inclusion,(2011), The G20 Principles for Innovative studies. Bringing the principles to life, Eleven country case
7. Beck et al. (2019): Finance and Economic Development: Evidence from Bank Access and Usage.
8. Gamito, Susana, (2018) , (Financial inclusion in Africa), *Master's in Finance*.
9. Helms, Brigit,(2006), " access for all : Building inclusive finance , systems washing ton, D.C, world Bank.
10. James , Princy ,(2017), "Role of Co-operative Banks in Financial Inclusion: A Study in the Post Reform Period" , *IOSR Journal Of Humanities And Social Science* ,Volume 22, Issue 6.
11. Joshi, Deepali Pant (2011) , Financial Inclusion & Financial Literacy, Bi Oecd Seminar –Roundtable on the updates on 34 and *Inclusion programmers in India*, June.

- Mishkin, Frederic S. (2019), *The Economics of Money, Banking and Financial Markets*, Pearson .12
Education Canada.
- Singh, Nirvikar,(2017), *Financial inclusion concepts, issues and policies for India*, International .13
Santa Cruze, July..growth center (IGC), Synthesis paper, *University of California*
- The Global Findex Database (202)1: *Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the* .14
Age of COVID-19
- Varghese, George & Viswanathan, Lakshmi (2018) , *Financial Inclusion: Opportunities, Issues and* .15
Challenges Institute for Financial Management and Research (IFMR), Sri City, Chittoor (Dist), India.

